



بنك قناة السويس  
SUEZ CANAL BANK


المركز الرئيسي Head Office

السادة/ قطاع الإفصاح  
البورصة المصرية

تحية طيبة وبعد

بالإشارة إلى اجتماع الجمعية العامة غير العادية لمساهمي مصرفنا والتي انعقدت يوم الاثنين الموافق 14 نوفمبر 2022. نتشرف بأن نرفق لكم طية محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية وذلك بعد توثيقها واعتمادها من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

  
أبوتالب خليفة أبوتالب  
مساعد مدير عام  
مدير علاقات المستثمرين



تحريراً في 2023/2/9

## محضر

## اجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك قناة السويس

المنعقدة بتاريخ ١٤ نوفمبر ٢٠٢٢

وفقاً لما تضمنته قرارات مجلس إدارة البنك (الصادرة بتاريخ ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٢) بشأن دعوة الجمعية العامة غير العادية للإنعقاد في عام ٢٠٢٢ ، للنظر في الموضوع المدرج بجدول أعمالها ، وتفويض السيد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في السير في إجراءات الإعداد لعقد الجمعية العامة غير العادية للبنك وفي تحديد المكان والموعده المناسب لعقد اجتماع الجمعية ، وإتخاذ كل ما يراه لازماً عند الاقتضاء (وفقاً لسير الإجراءات) ، وكذا تحديد مشروع القرار الذي سيتم إتخاذه في الموضوع المعروض على الجمعية .

وبناءً على الدعوة المعلنة بصحيفتي الأهرام والأخبار بعدد كل منهما الصادر في ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٢ (إخطار أول) وفي ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٢ (إخطار ثان) ، والمرسلة أيضاً في ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٢ إلى الجهات المعنية التي يتعين إخطارها بالدعوة (بنظام التسليم باليد) .

وإستناداً لما تضمنته المادة ٧٣ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمادة ٢٤٠ مكرر من لائحته التنفيذية بشأن إستخدام أي من الأنظمة الإلكترونية لعرض بنود اجتماعات الجمعية العامة والتصويت عليها عن بعد من قبل المساهمين الذين يحق لهم المشاركة والتصويت في الجمعية .

وتطبيقاً لقراري السيد رئيس مجلس الوزراء رقمي ٦٠٦ و ٧١٨ لسنة ٢٠٢٠ بشأن الإجراءات الاحترازية لمواجهة فيروس "كورونا" وتعليمات الهيئة العامة للرقابة المالية وقرار السيد المستشار الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار رقم ١٦٠ بتاريخ ١٨/٣/٢٠٢٠ وتعليمات البنك المركزي المصري .

وحيث تم وضع البيانات المنصوص عليها قانوناً تحت تصرف المساهمين لإطلاعهم بمقر الإدارة العامة للبنك قبل إنعقاد الجمعية العامة بخمسة عشر يوماً على الأقل ، وكذلك على الموقع الإلكتروني الخاص بالاجتماع .

إنعقدت الجمعية العامة غير العادية لبنك قناة السويس ، في تمام الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر يوم الاثنين الموافق ١٤ نوفمبر ٢٠٢٢ ، من خلال وسائل الاتصال الحديثة بواسطة تقنية E-magles حيث تم التصويت عن بعد إلكترونياً على بند جدول الأعمال .

وتعتبر مشاركة وتصويت السادة المساهمين من خلال هذه الوسائل حضوراً فعلياً وفقاً للتعليمات والقرارات سالفه الإشارة إليها .

وذلك برئاسة السيد الأستاذ/حسين أحمد إسماعيل رفاعي - رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب ورئيس الجمعية - الذي إتخذ من مبنى الإدارة العامة للبنك الكائن ٧ شارع عبد القادر حمزة / جاردن سيتي بمدينة القاهرة مقراً له لإدارة اجتماع الجمعية ، بحضور ومشاركة كل من :

أعضاء مجلس إدارة البنك :

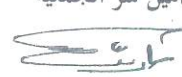
- السيد الأستاذ/ حسين أحمد إسماعيل رفاعي (رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب) .
- السيد الفريق/ أسامة منير محمد ربيع (عضو المجلس عن صندوق التأمين الخاص بالعمالين بهيئة قناة السويس) - بواسطة الفيديو كونفرانس .
- السيد الأستاذ/ حسين محرم حسين الجريتلي (عضو المجلس عن المصرف العربي الدولي) .
- السيد الدكتور/ محمد طارق محمد عبد القادر حاتم (عضو المجلس عن المصرف العربي الدولي) .
- السيد الأستاذ/ عبد العزيز محمد صلاح نصير (عضو المجلس عن المصرف العربي الدولي) .
- السيد الدكتور/ محمد عبد الجليل إسماعيل أبو سنية (عضو المجلس عن المصرف العربي الخارجي) .
- السيد الأستاذ/ عادل محمد فتحي أبو بكر بورو (عضو المجلس عن الصندوق الخاص بالعمالين بالشركة المقاولون العرب) .
- السيد المهندس/ محمد محسن صلاح الدين (عضو المجلس عن صندوق التأمين الخاص بالعمالين بالشركة المقاولون العرب) .

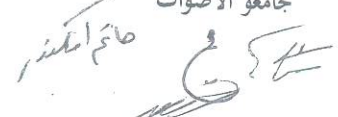
رئيس الجمعية

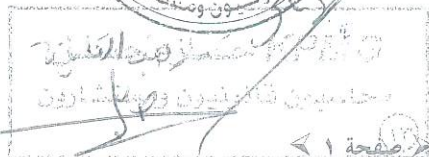
أمين سر الجمعية

جامعو الأصوات









## ٢- تابع محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك قناة السويس المنعقدة بتاريخ ١٤ نوفمبر ٢٠٢٢

## ٤٣ مراقبا حسابات البنك :

- السيد الأستاذ/ محمود محمد الجراحي - مفوضاً عن السيد الأستاذ/ محمد مرتضى عبد الحميد (مكتب BDO خالد وشركاه - محاسبون قانونيون ومستشارون) ، وحضر معه من المكتب السيد الأستاذ/ محمد رجب .
  - السيد الأستاذ/ أحمد إبراهيم يوسف - مفوضاً عن السيد الأستاذ/ أحمد عبد العزيز حلمى عبد الرحمن (مكتب KPMG - محاسبون قانونيون ومستشارون) ، وحضر معه من المكتب السيد الأستاذ/ أحمد يحيى .
- ولم يحضر أو يشارك أحد من كل من : البنك المركزي المصري (و) الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (و) الهيئة العامة للرقابة المالية (و) البورصة المصرية .

## ٤٤ من إدارة البنك :

- السيد الأستاذ/ محمد الأهواني (رئيس القطاع القانوني) .
  - السيد الأستاذ/ تامر عبد الواحد (رئيس القطاع المالي والتخطيط الاستراتيجي) .
  - السيد الأستاذ/ محمد درويش (رئيس العمليات وتكنولوجيا المعلومات) .
- ٤٥ من السادة المساهمين من الأشخاص الإعتباريين من خلال خاصية "الفيديو كونفرنس" :
- السيدة الأستاذة/ بسنت عبد الله محمد أبو عيسى (ممثلة للمصرف العربي الدولي) .
  - السيد الأستاذ/ فكرى أحمد أحمد سنان (ممثلاً للمصرف النجدي الخارجي) .
  - السيد الأستاذ/ محمد مفتاح عبد الله مبارز (ممثلاً لصندوق التأمين الخاص بالعاملين بهيئة قناة السويس) .
  - السيد الأستاذ/ على أحمد على الرباط (ممثلاً لصندوق التأمين الخاص بالعاملين بشركة المقاولون العرب) .

حيث بلغ إجمالي عدد المساهمين الذين شاركوا وصوتوا إلكترونياً بواسطة تقنيات الاتصال الحديثة تسعة مساهمين جميعهم بالأصالة . واشتمل جدول أعمال الاجتماع الذى تضمنته الدعوة المعلنه للسادة المساهمين والمرسلة إلى كل من السادة أعضاء مجلس الإدارة ، والسيدان مراقبي حسابات البنك ، وكذا إلى البنك المركزي المصري ، والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، والهيئة العامة للرقابة المالية ، والبورصة المصرية - على البند التالي :

## ❖ الموافقة على تعديل المادة رقم (٤) من النظام الأساسي للبنك .

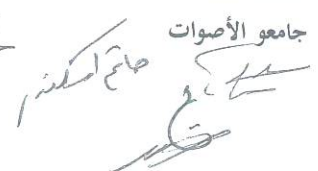
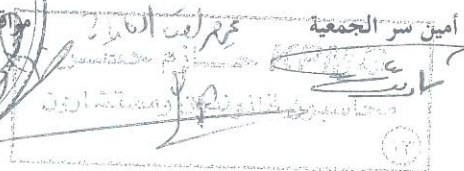
\*\*\*\*

استهل السيد رئيس الجمعية الاجتماع بكلمة رحب فيها ، بإسم مجلس الإدارة وبإسمه شخصياً ، بالسادة مساهمي البنك موضعاً ظروف وإجراءات عقد الاجتماع لهذا العام من خلال وسائل الاتصال الحديثة .

منوهاً سيادته إلى أنه نظراً لإستمرار ظروف جائحة فيروس "كورونا" وتماشياً مع توجهات الدولة للحد من التجمعات وطبقاً للقرارات الوزارية وتعليمات الجهات الرقابية الصادرة في هذا الشأن وحرصاً على سلامة السادة المساهمين ، فقد تم دعوتهم لحضور اجتماع الجمعية العامة غير العادية بالمشاركة بواسطة التصويت عن بعد إلكترونياً حفاظاً على سلامة الجميع .

وتعتبر مشاركة السادة المساهمين والتصويت من خلال النظام الإلكتروني حضوراً فعلياً .

وعلاوة على ذلك كله فهذه الجلسة مسجلة عن طريق الفيديو ويمكن لحضرات المساهمين المشاركين إلكترونياً مشاهدتها حية بواسطة خاصية الفيديو المتوفرة على الرابط أو OR كود الخاص باجتماع الجمعية .



## ٣- تابع محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك قناة السويس المنعقدة بتاريخ ١٤ نوفمبر ٢٠٢٢

موجهاً سيادته عناية حضرات السادة المساهمين إلى ما يلي :

- إن عقد الجلسة بهذا الأسلوب وإجراءات التصويت يستند إلى المادة ٧٣ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمادة ٢٤٠ مكرر من لائحته التنفيذية وكذلك قرارى السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء رقمى ٦٠٦ و ٧١٨ لسنة ٢٠٢٠ وتعليمات الهيئة العامة للرقابة المالية وقرار السيد المستشار الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار رقم ١٦٠ الصادر في ١٨ مارس ٢٠٢٠ وتعليمات البنك المركزي المصري .
- حاضر هذه الجلسة السادة مراقبى الحسابات: " مكتب BDO خالد وشركاه" - ويحضر عنه السيد الأستاذ/ محمود محمد الجراحي مفوضاً عن السيد الاستاذ/ محمد مرتضى عبد الحميد (و) "مكتب KPMG حازم حسن" - ويحضر عنه السيد الأستاذ/ أحمد إبراهيم يوسف - مفوضاً عن السيد الاستاذ/ أحمد عبد العزيز حلمى عبد الرحمن ، و سيعلان نصاب الحضور والتأكد من نسبة التصويت على قرار الجمعية في ضوء مشاركة حضراتكم التي سيتم تجميعها من خلال النظام الإلكتروني .
- بالنسبة لعملية التصويت فإنه متاح لكل مساهم الدخول على الموقع للتصويت على البند الوحيد المعروض للموافقة أو بالرفض و متاح كذلك إبداء السبب والتعليق الذى يراه . ونرجو لتحقيق الفاتحة المرجوة أن تكون التعليقات موضوعية ومختصرة وفي حدود المسألة المعروض التصويت عليها .

ثم سارت وقائع الاجتماع - بسم الله الرحمن الرحيم - على النحو التالي :

تعيين أمين سر الجمعية وجامعو الأصوات

حيث تم تعيين كل من :

- السيد الأستاذ/طارق شافعى مهران - أميناً لسر الجمعية .
  - السادة : الأستاذ/محمد أنور الاخوانى ، الأستاذ/يحيى حسين محمد ، الأستاذ/حاتم حنا إسكندر - جامعو أصوات .
- وأقرت الجمعية - من خلال دخول المساهمين على النظام الإلكتروني وتسجيل موافقتهم - هذا التعيين .

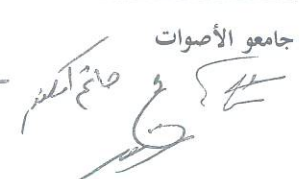
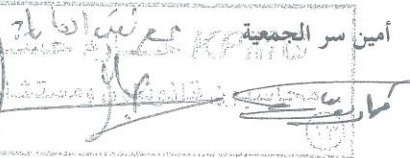
(ثانياً)

إعلان صحة وقانونية إنعقاد الجمعية

أقر السادة مراقبا الحسابات وجامعو الأصوات (بمجمعين) بتوفر النصاب القانوني اللازم لصحة الإنعقاد ، إذ بلغ عدد الأسهم الممثلة في الاجتماع (بواسطة التصويت الإلكتروني) ٢٧٠,١٥٩,٩٧٧ سهم (بنسبة نحو ٩٣,٠٢% من أسهم رأسمال البنك المدفوع البالغ عددها ٢٩٠,٤٣٢,٦٠٠ سهم) .

كما أقر السيدان مراقبا الحسابات بمراجعة صحة إجراءات دعوة الجمعية العامة غير العادية للاجتماع ، والتأكد من سلامة هذه الإجراءات وتوافقها مع أحكام القانون والتعليمات والقرارات الصادرة من الجهات المعنية .

وكذلك توفر نصاب الحضور اللازم لأعضاء مجلس الإدارة في الاجتماع ، وبالتالي فإنه يمكن للسيد رئيس الجمعية البدء في إنعقاد الجمعية .



## ٤- تابع محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك قناة السويس المنعقدة بتاريخ ١٤ نوفمبر ٢٠٢٢

الرد على تعليق أثنين من المساهمين بشأن مدى شرعية الدعوة لعقد الجمعية

أفاد السيد رئيس الجمعية بأن كل من المساهم/أحمد ضياء الدين على حسين (و) المساهم/شركة الأهلي للاستثمارات قد أبديا - من خلال تعليقهما الوارد بالموقع الإلكتروني للإجتماع - عدم موافقتهما على قرار الجمعية وذلك لكون عدم شرعية مجلس الإدارة وكذلك عدم شرعية الدعوة لعقد الجمعية لكونها صادرة من مجلس باطل (بحسب تعليقهما).

وأعطى السيد رئيس الجمعية الكلمة للأستاذ/محمد الأهواني - رئيس القطاع القانوني بالبنك - للرد ،

حيث أوضح سيادته أنه بالإطلاع على إعتراض السادة المساهمين الوارد على الموقع الإلكتروني تبين أنهما لم يذكرنا الأسباب التي يستندان إليها للقول بعدم شرعية المجلس وعدم شرعية الدعوة للإنعقاد .... ومن ثم يتعين قانوناً الالتفات عن هذا الاعتراض . ومن الجدير بالذكر أن نفس المساهمين كانا قد أبديا ذات الاعتراض في جلسة الجمعية العامة السابقة بتاريخ ٢٤/٣/٢٠٢٢ ، وسببا هذا الاعتراض في حينه بأن عملية إنتخاب مجلس الإدارة لم تتم بنظام التصويت التراكمي ... وقد تولت الشؤون القانونية بالبنك الرد على هذا الاعتراض بأن أوضحت (أولاً) بأن الانتخاب تم بأسلوب التصويت التراكمي على عكس هذا الإدعاء و (ثانياً) أن نتيجة هذه الانتخابات بتشكيل المجلس قد تم إعتمادها من كل من البنك المركزي والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة . وأصبح المجلس محصناً ضد الطعن على تشكيله بعدم الشرعية .

(ثالثاً)

نظر البند المعدل بمجدول أعمال الاجتماع

ومشروع القرار المطلوب إصداره

وتناول السيد رئيس الجمعية البند الوحيد بمجدول الأعمال الذي تضمنته دعوة الجمعية ، المتمثل فيما يلي :

☒ الموافقة على تعديل المادة رقم (٤) من النظام الأساسي للبنك .

منوهاً سيادته إلى إنه تم وضع مشروع التعديل الخاص بهذه المادة (قبل و بعد التعديل) تحت نظر السادة المساهمين بمقر الإدارة العامة للبنك في المواعيد القانوني ، وكذا على الموقع الإلكتروني الخاص بالإجتماع .

وفي هذا السياق ، أوضح كل من السيد رئيس الجمعية والسيد رئيس القطاع القانوني ما يلي :

☒ من المعلوم أن قانون التنمية المتكاملة في شبه جزيرة سيناء رقم ١٤ لسنة ٢٠١٢ - يشترط لإعتبرات أمنية - على المؤسسات التي لها فروع في منطقة شبه جزيرة سيناء أن تصدق على جميع معاملاتها من الجهة الأمنية المختصة قبل إعتمادها هذه المعاملات والتصرفات ، إلا أنه قد صدر القرار الجمهوري رقم ١٢٨ لسنة ٢٠٢٢ بإستثناء المؤسسات التي لها فروع في مدينتي شرم الشيخ ودهب وقطاع خليج العقبة - شريطة أن تعدل المؤسسة نظامها الأساسي بتحديد نطاق لنشاطها في هذه المناطق المستثناءة . ولما كان للبنك فرع في مدينة شرم الشيخ فإن الأمر يقتضى التعديل المطروح على حضراتكم .

☒ وبمناسبة إجراء التعديل المطلوب فقد أرتأى تعديل عنوان مقر المركز الرئيسي للبنك ليصبح بمدينة القاهرة (بدلاً من الإسماعيلية) نظراً للإعتبرات التالية :

• إستعداداً لأن يصبح مركز البنك بالعاصمة الإدارية الجديدة بالقاهرة .

• تفادياً للجهد والوقت اللذين يستغرقان في إجراءات التصديق على معاملات البنك في فرع الهيئة العامة للإستثمار بمدينة الإسماعيلية ثم إعادة تحويلها مرة أخرى إلى مركز الهيئة العامة للإستثمار بمدينة القاهرة .

الأمر الذي إستدعى عقد جمعيتكم الموقرة غير العادية - بصفة عاجلة - للموافقة على إجراء التعديل المعروض على حضراتكم - وفقاً لموافقة البنك المركزي التي تصدر في هذا الخصوص - حتى يتسنى لنا سرعان استكمال إجراءات زيادة رأس مال البنك .

أمين سر الجمعية

جامعو الأصوات

## ٥- تابع محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك قناة السويس المنعقدة بتاريخ ١٤ نوفمبر ٢٠٢٢

ثم تلا السيد رئيس الجمعية ، على السادة المساهمين الممثلين في الاجتماع ، مشروع القرار بنصه السابق وضعه بمقر الإدارة العامة للبنك تحت تصرف المساهمين في المواعيد القانونية وكذلك على الموقع الإلكتروني الخاص بالاجتماع .  
وأصدرت الجمعية القرار التالي ، بعد أخذ الرأي عليه - بواسطة التصويت الإلكتروني :

قرار وحيد

الموافقة على تعديل المادة رقم (٤) من النظام الأساسي للبنك - على النحو التالي - مع تفويض السيد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

• موافقة عدد ٢٣٢,٤١٥,٣٥٨ سهم بنسبة ٨٦,٠٣% (و) عدم موافقة عدد ٣٧,٧٤٤,٦١٩ سهم بنسبة ١٣,٩٧% .

وذلك من عدد الأسهم الممثلة في الاجتماع البالغ عددها ٢٧٠,١٥٩,٩٧٧ سهم .

نص المادة (٤) من النظام الأساسي للبنك قبل التعديل

يكون مركز البنك ومحل القانوني في مدينة الإسماعيلية جمهورية مصر العربية .  
ويجوز لمجلس إدارة البنك أن يُنشئ له فروعاً أو مكاتب أو وكالات في جميع أنحاء جمهورية مصر العربية أو في الخارج بما فيها منطقة شبه جزيرة سيناء فيلزم موافقة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة مسبقاً على فتح فروع فيها مع مراعاة ما ورد بقرار رئيس الوزراء رقم ٣٥٠ لسنة ٢٠٠٧ وقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٥٦ لسنة ٢٠٠٨ والمرسوم بقانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٢ .

نص المادة (٤) بعد التعديل - وفقاً لموافقة البنك المركزي المصري

يكون المركز الرئيسي للبنك ٧ ، ٩ شارع عبد القادر حمزة - جاردن سيتي - محافظة القاهرة بجمهورية مصر العربية .  
وعلى أن يكون موقع ممارسة نشاط البنك في جميع أنحاء جمهورية مصر العربية بما فيها المناطق الواردة بقرار السيد رئيس الجمهورية رقم ١٢٨ لسنة ٢٠٢٢ وفيما عدا باقي مناطق شبه جزيرة سيناء فيلزم موافقة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة مسبقاً على فتح فروع فيها ، مع مراعاة ما ورد بقرار رئيس الوزراء رقم ٣٥٠ لسنة ٢٠٠٧ وقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٥٦ لسنة ٢٠٠٨ والقانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٢ وقرار السيد رئيس الجمهورية رقم ١٢٨ لسنة ٢٠٢٢ .  
ويجوز لمجلس إدارة البنك أن ينشئ له فروعاً أو وكالات في جمهورية مصر العربية أو في خارجها ، وكذلك يجوز أن ينشئ مكاتب تمثيل خارج جمهورية مصر العربية . وفيما عدا باقي مناطق شبه جزيرة سيناء فيلزم موافقة الهيئة مسبقاً على فتح فروع فيها .

رئيس الجمعية

أمين سر الجمعية

جامعو الأصوات



٦- تابع محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك قناة السويس المنعقدة بتاريخ ١٤ نوفمبر ٢٠٢٢

وعلى هذا النحو ، أتمت الجمعية العامة غير العادية لبنك قناة السويس نظر الموضوع المدرج بمجدول

أعمال إجتماعها المعقود بتاريخ ١٤ نوفمبر ٢٠٢٢ .

وإنتهى الإجتماع ، حيث كانت الساعة تمام الثالثة عصراً .،،،



٣٩٧٤٣

رئيس الجمعية



أمين سر الجمعية

كلاسة

جامعو الأصوات

حاتم الحمد

KPMG  
محاسبون قانونيون ومستشارون

إقرار

أقر أنا حسين أحمد إسماعيل رفاعي بصفتي رئيس الاجتماع بأنني مسئول مسئولية قانونية كاملة عن صحة ما ورد في هذا المحضر من بيانات ووقائع وإجراءات إنعقاد ، وذلك في مواجهة الغير والمساهمين والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .،،،

رئيس الاجتماع



